مجلـة الاقتصاد والتنمية المستدامة
المجلد:05/ العـدد:01 (2022)، ص619-644
ISSN : 2661-7986 EISSN: 2773-2606

بازل 2 ثورة في توازن العلاقة بنك-مؤسسة: الجدارة الائتمانية والتأثيرات على تمويل المؤسسات

Basel II revolutionizes bank-enterprise relationship balance: creditworthiness and implications for corporate finance

ط.د رزيق نور [1*]، ا.د.قاسمي شاكر [2]

[1] مخبر التنمية المحلية المستدامة (زراعة، تنمية ريفية، سياحة ايكولوجية) جامعة الشاذلي بن جديد-الطارف-، الجزائر ، rezig-nour@univ-el tarf.dz

[2] مخبر التنمية المحلية المستدامة (زراعة، تنمية ريفية، سياحة ايكولوجية) جامعة الشاذلي بن جديد-الطارف-، الجزائر ، Chaker2204@hotmail.com

تاريخ الاستلام:2021/12/01 تاريخ القبول:2022/02/04 تاريخ النشر:2022/03/02

مستخلص:

تهدف هذه الدراسة إلى إجراء تحليل للأثر الذي أحدثه دخول الاتفاق الاحترازي الدولي بازل 2 بشان متطلبات رأس المال للبنوك حيز التطبيق في الجزائر على توازن العلاقة بين البنوك والمؤسسات الجزائرية، لاسيما فيما يتعلق بمخاطر الائتمان والمقياس المرتبط برأس المال المؤهل للبنوك، بالإضافة إلى التعرف على الوضع الحقيقي وطبيعة العلاقة بنك-مؤسسة، وأفاق تطورها، مع الأخذ في الاعتبار التغيرات في بيئة العمل، المرتبطة بالتطبيق المستقبلي للابتكار التنظيمي الجديدة الذي يقترح تغييرات عديدة على القواعد المعمول بها حالياً. وقد توصلت الدراسة إلى أنه وبغض النظر على التأثير السلبي الوارد حدوثه، يمكن اعتبار بازل 2 بمثابة نقطة تحول في النظام الاقتصادي والمالي الجزائر، وبوابة لإعادة تأسيس علاقة أكثر استقرارًا وشفافية ومرونة بين البنوك والمؤسسات الوطنية، بحيث تتاح لجميع الأطراف ذات الصلة فرصة استيعاب الابتكارات التنظيمية وتقريب إجراءاتها من الأهداف المشتركة، وذلك لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والمالي الجزائري.

الكلمات المفتاحية: علاقة، بازل 2؛ مؤسسات؛ بنوك؛ قواعد احترازية؛ مخاطر ائتمان؛ إدارة مخاطر؛ منهج تصنيف داخلي.

تصنيفات JEL: .....؛ .....؛ .....

Abstract :

This study aims to conduct an analysis of the impact of the entry into force of the international precautionary agreement Basel II on banks' capital requirements in Algeria on the balance of the relationship between Algerian banks and institutions, especially with regard to credit risks and the scale associated with the qualified capital of banks, in addition to identifying the real situation The nature of the bank-institution relationship, and the prospects for its development, taking into account changes in the work environment, associated with the future application of the new organizational innovation that proposes several changes to the rules currently in force. The study concluded that, regardless of the negative impact that may occur, Basel 2 can be considered as a

* المؤلف المرسل.

turning point in the Algerian economic and financial system, and a gateway to re-establish a more stable, transparent and objective relationship between banks and national institutions, so that all relevant parties have the opportunity to absorb regulatory innovations and bring them closer Its actions are among the common goals, in order to achieve Algerian economic and financial stability

Keywords: Relationship Balance, Basel 2, Institutions, Banks, Precautionary Rules, Credit Risk, Risk Management, Internal Rating Approach.

JEL Classification: … ; … ; …

مقدمة

بمرور الوقت، اكتسبت العلاقة بين البنك والمؤسسة أهمية متزايدة، وكان البحث عن توازن في هذه العلاقة دائمًا موضوعًا متعبا للغاية، أيضًا بالنظر إلى حقيقة أن الوضع الاقتصادي متقلب باستمرار وتحكمه الظروف الاقتصادية. وبهذا الصدد، كان الدور الذي اضطلعت به "لجنة بازل للرقابة المصرفية" أساسيًا في هذا الشأن. شهد النشاط المصرفي في العقود الأخيرة تطوراً كبيراً بسبب اضطراب البيئة التنافسية وما ترتب على ذلك من حاجة لوضع استراتيجيات جديدة للحفاظ على أوضاع التوازن في العلاقة وتعزيزها. وفي هذا السياق، وافقت لجنة بازل على اتفاق رأس مال جديد في جوان 2004، تحت مسمى بازل 2. كان اتفاق بازل الثاني، بمثابة فتح صفحة جديدة في تاريخ القطاع المصرفي العالمي. لكونه فرصة هامة لتطوير إدارة المخاطر الفعالة وانضباط السوق في البنوك، وإنشاء نظام مصرفي أكثر صحة من خلال زيادة فعالية مقاييس القدرة على إدارة رأس المال، والمساهمة في الاستقرار المالي. وبالتالي تحقيق تغييرات جذرية تعكس مفهوم جديد للعلاقة بين البنوك، ومؤسسات القطاع الحقيقي. من وجهة نظر أخرى كان دخول التصنيف الجديد حيز التنفيذ مصحوبا بمستوى عال من القلق ومخاوف في المؤلفات العلمية، تتعلق بتطبيقها ومدى ملائمة معاييرها للبلدان النامية، وتأثيرها على موازين العلاقات وعلى بيئة الأعمال فيها، تبعاً للتغيير في قواعد قياس تكلفة رأس المال التنظيمي للمصارف، وبشكل أكثر تحديداً، على الطرق المختلفة التي سيتم بها حساب استيعاب رأس المال لأغراض استخدام الائتمان. والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، بصفة خاصة، معرضة للتغيير الذي قد تكون له آثار إيجابية أو سلبية، تبعاً لقدرتها على تكييف واستعراض أساليب عملها.

إشكالية الدراسة:

مما سبق تم صياغة إشكالية الدراسة على النحو التالي:

إلى أي مدى يؤثر اعتماد اتفاقيات بازل 2 في الجزائر على توازن العلاقة بين البنوك والمؤسسات وما هي التبعات بالنسبة لتمويل المؤسسة الاقتصادية؟

تتفرع هذه الإشكالية إلى مجموعة الإشكاليات الفرعية التالية:

- ✓ ما هو تأثير اعتماد قواعد بازل الثانية على البنوك الجزائرية؟
- ✓ ما هي الآثار المترتبة من اعتماد معايير بازل الثانية داخل المنظومة المصرفية، على تمويل المؤسسات الوطنية؟
- ✓ ما الذي يمكن عمله للتخفيف من الآثار السلبية المحتملة من تطبيق اتفاق بازل الثاني على حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم على الائتمان؟
- ✓ ما هو مستقبل العلاقة بين البنوك الجزائرية والمؤسسات الوطنية في ظل تطبيق معايير بازل الثانية؟

فرضية الدراسة:

- ✓ تطبيق اتفاقيات بازل العالمية يؤثر على توازن العلاقة بين البنوك ومؤسسات القطاع الحقيقي وذلك من خلال زيادة تقييد الائتمان المقدم إلى المؤسسات خاصة الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى رفع تكاليف التمويل للمحافظة على هامش الربح بسبب تقييد الائتمان، بشكل لا يشجع على الاستثمار.

أهمية الدراسة:

تعتبر العلاقة بين البنك والمؤسسة قضية رئيسية، والتي كانت دائمًا موضع اهتمام المفكرين الاقتصاديين، ويعتبر دخول الاتفاقيات الاحترازية عاملا سيكون له تأثير قوي على العلاقة، ولعل أهمها التأثير على مسالة الإقراض للمؤسسات، وعلى وجه الخصوص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويرجع ذلك في الغالب إلى مواقفها الحرجة في الاقتصاديات الوطنية والمشاكل التي قد تواجهها في تنفيذ قواعد صارمة جداً مثل بازل 2، مما قد يسهم في تعميق الفجوة بين البنوك كمؤسسات تمويلية والمشروعات الصغيرة والمتوسطة كأنشطة تنموية، وبالتالي التأثير على الخطط التنموية للاقتصاد الوطني.

هدف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد اثر التحول الكبير الذي أحدثه التنظيم الاحترازي الدولي بازل 2 وكيف سيتأثر القطاع المصرفي والقطاع الحقيقي في الجزائر بهذا التغيير في محاولة لفهم مدى تعديل بازل 2 للظروف المحيطة بالعلاقة بين البنك والمؤسسة وما إذا كانت هذه التغييرات ستعود بالفوائد على كلا الفاعلين المعنيين.

الشكل (1) : نموذج الدراسة:

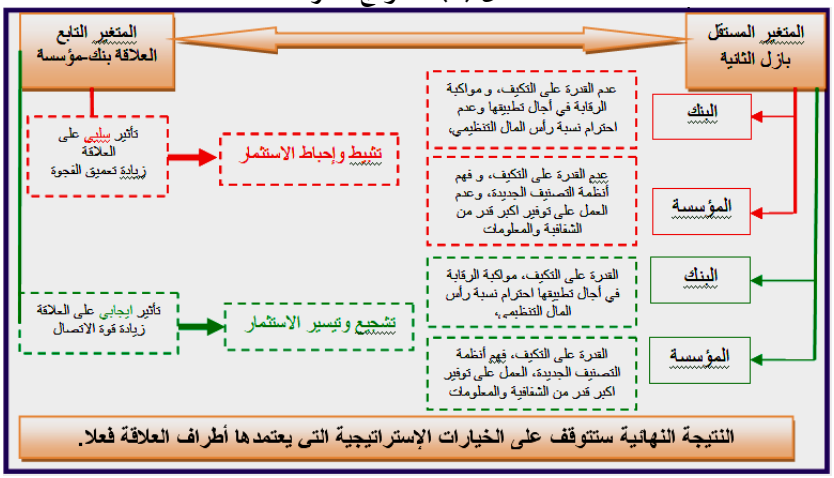

منهج الدراسة:

لانجاز هذه الدراسة والإجابة عن إشكاليتها الرئيسية تم الاعتماد على المنهج الوصفي والتحليلي، حيث تم استخدام المنهج الوصفي عند التطرق إلى المفاهيم الأساسية المرتبطة بالعلاقة بنك-مؤسسة والتصنيف الائتماني بازل 2، بينما تم الاعتماد على المنهج التحليلي في تحليل إشكالية الدراسة بغرض تفسير العلاقات القائمة بين متغيرات المحددة في نموذج الدراسة.

محاور الدراسة:

المحور الأول: العلاقة بنك-مؤسسة في الجزائر واهم تحدياتها في ظل البيئة العالمية المعاصرة

المحور الثاني: بازل 2 كمؤثر خارجي على العلاقة بنك-مؤسسة

المحور الثالث: تحليل تأثير بازل 2 على توازن العلاقة بنك-مؤسسة في الجزائر

1-العلاقة بنك-مؤسسة في الجزائر واهم تحدياتها في ظل البيئة العالمية المعاصرة

تعرف العلاقات عالية الجودة بين المؤسسة والبنك على أنها علاقات طويلة الأجل يؤدي فيها تبادل المعلومات بين المقرضين والمقترضين إلى شروط عقد قرض متبادل المنفعة؛ وبالتالي، فإن العلاقات الجيدة بين المؤسسة والبنوك تتميز بتفرد المعلومات وتفاعلات متكررة طويلة الأجل. توفر الأدبيات الحديثة حول الوساطة المالية الدعم لأهمية العلاقة في تمويل الأعمال التجارية الصغيرة؛ أين في الوقت الحاضر، أصبحت العلاقة أكثر أهمية من أي وقت مضى لسببين أولاً، البنوك هي القناة الرئيسية لمؤسسات التمويل ثانيًا، أصبحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إحدى الدوافع الرئيسية للتنمية الاقتصادية من خلال خلق فرص العمل

والمساهمة في النمو الاقتصادي. ونتيجة لذلك، أصبحت البنوك والمؤسسات من بين أهم مؤسسات الاقتصاد وبالتالي يجب أن تكون علاقاتها قوية من أجل ضمان سلامة النظام الاقتصادي ككل.

تكتسب العلاقة بين البنك والمؤسسة وتطورها أهمية خاصة في الجزائر أين لا يزال استخدام الائتمان المصرفي، على الرغم من تطور الأسواق المالية في الجزائر، المصدر الرئيسي لتمويل المؤسسات. يتسم مناخ الأعمال في الجزائر بصعوبة وبيئة أعمال غير مواتية، يوجد الكثير من اللوم على البيئة كما هو الحال بالنسبة للأعمال التجارية من جانب المؤسسات، تنتقد المؤسسات البنوك لعدم مساعدتها، لكن الأخيرة بدورها تنتقد افتقارها للشفافية وجودة المعلومات المالية التي تقدمها (Khelassi, 2010, p. 25). وهو الشيء الذي يعكس علاقة غير واضحة جامدة وغير مستقرة. في السياق الحالي للاقتصاد الجزائري الذي يتسم بانفتاح متزايد ومنافسة متفاقمة وقطاع مصرفي لا يزال يؤثر عليه ماضي الاقتصاد المدار، يعتمد مستقبل المؤسسات إلى حد كبير على إمكانية أن يتعين عليهم تمويل عمليات تشغيلهم واستثماراتهم بشكل فعال (Burlaud A, 2007, p. 30). وبالتالي ضرورة إيجاد سبل إدماج منسق لتطوير العلاقة وبناء نوع جديد من العلاقة بين البنك والمؤسسة في الجزائر تتكيف مع الظروف الاقتصادية السائدة.

1-1 أهم التحديات التي تواجها العلاقة الوطنية في ظل البيئة العالمية المعاصرة

واجهت العلاقة بين البنوك والمؤسسات حقبة من التغييرات العميقة منذ الثمانينيات، وعليها اليوم مواجهة عدد من التحديات، حيث تؤثر البيئة الاقتصادية التي يعمل فيها كل من البنك والمؤسسة على جميع مستويات عقد التمويل بين البنك والمؤسسة بالأخص الصغيرة والمتوسطة منه، يمكن أن تأتي هذه التحديات في أشكال متنوعة مثل الابتكارات التكنولوجية، وتحولات النظام التنظيمي، والتحولات في الظروف التنافسية، والتغيرات في بيئة الاقتصاد الكلي والبنية التحتية المعلوماتية المتاحة، وهيكل السوق، والبيئة القانونية والتنظيمية، وظروف العمل هذه تؤثر على ظروف التعاقد بين البنك والمؤسسة نجد منها:

تطور المشهد التنظيمي الدولي:

أصبح الامتثال للقواعد التنظيمية الدولية أحد أهم تحديات الصناعة المصرفية كنتيجة مباشرة للزيادة الهائلة في الرسوم التنظيمية مقارنة بالأرباح وخسائر الائتمان منذ الأزمة المالية لعام 2008. من متطلبات رأس المال المرجحة بالمخاطر في بازل إلى قانون دود-فرانك (دود-فرانك)، هناك عدد متزايد من اللوائح التي تستخدمها البنوك ويجب على الاتحادات

الائتمانية الامتثال؛ يمكن أن يؤدي الامتثال إلى إجهاد الموارد بشكل كبير ويعتمد غالبًا على القدرة على ربط البيانات من مصادر مختلفة؛ على سبيل المثال، يعتقد أن التراجع في الإقراض المصرفي للأعمال أثناء "أزمة الائتمان" الأمريكية في أوائل التسعينيات كان سببه على الأقل جزئيًا التحولات في النظام التنظيمي.

التغيرات في بيئة الاقتصاد الكلي:

تعمل بيئة الاقتصاد الكلي على التأثير على الإقراض عبر العلاقة من خلال حدوث تحول في السياسة النقدية، بالإضافة إلى سعر الفائدة والقنوات المالية، قد يكون للسياسة النقدية تأثيرات مباشرة أكثر على الإقراض المصرفي، حيث يؤدي التضييق النقدي إلى تقليل احتياطيات البنوك، مما يجبر البنوك على تقنين الائتمان وقد يكون لهذا الانكماش تأثيرات قوية بشكل خاص على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تعتمد على الإقراض عبر العلاقات وليس لديها وصول سهل إلى أسواق رأس المال أو مصادر التمويل الخارجي الأخرى.

التحول الرقمي والابتكارات التكنولوجية:

تعمل التقنيات الرقمية الجديدة والابتكارات التكنولوجية التي تعالج المعلومات بشكل أسرع وتسهل الاتصال على تغيير كيفية إنتاج المعلومات غير الملموسة وتخصيصها ومشاركتها ونشرها واستهلاكها، مما يرفع من حجم التحدي للبنوك كمؤسسات مالية والمؤسسات كمؤسسات تجارية، ومن أوجه هذا التحدي نجد توريق القروض البنكية قد يكون أحد التفسيرات لذلك هو الصعوبات المرتبطة بتوريق القروض في إطار العلاقة نظرًا لأن الإقراض القائم على العلاقة يعتمد على معلومات يصعب مراقبتها أو التحقق منها أو نقلها، فقد يكون الإقراض بالعلاقة مناقضًا للتوريق.

التحولات في الظروف التنافسية:

اجتمع عدد من التحولات في الظروف التنافسية في الخدمات المصرفية لتؤدي إلى اندماج كبير في الصناعة المصرفية في جميع أنحاء العالم، حيث أن هذا التحول من المؤسسات المصرفية الأصغر إلى المؤسسات المصرفية الأكبر يؤدي إلى تقليل عرض ائتمان العلاقات إلى المؤسسات الصغيرة المبهمة من الناحية المعلوماتية التي تعتمد على هذا النوع من الائتمان.

2-بازل 2 كمؤثر خارجي على العلاقة بنك-مؤسسة في الجزائر

يعرف بازل 2 بأنه معايير لقياس المخاطر بشكل أكثر استجابة، وتحديد ملامح المخاطر لكل مصرف على حدة، وزيادة المسؤوليات عن الإدارة العليا للبنك، والتقليل إلى أدنى حد من المعلومات غير المتماثلة بين الجهات الفاعلة في القطاع المالي من خلال الكشف عن البيانات

المالية لتعكس على أفضل نحو، الوضع الحقيقي للبنك، مما يضمن الوصول إلى قطاع مالي أكثر تنافسية وقوة واستقراراً، وبالتالي إدارة المخاطر بشكل فعال، والإشراف وانضباط السوق في البنوك. لقد حافظت اتفاقية بازل الثانية على العديد من العناصر الخاصة باتفاقية بازل الأولى الصادرة سنة 1988 كإلزامية التقيد بمؤشر الملاءة والمقدر بـ 8% وكذلك الأمر نفسه بالنسبة لتعديلات 1996 والمتعلقة بقياس مخاطر السوق، أما فيما يخص انضباط السوق فهذا يعني أن كل بنك أو مؤسسة مالية يجب أن تقوم بعملية الإفصاح عن رأسمالها وحجم المخاطر التي تتعرض لها حتى يكون كل من المساهمين والمودعين على دراية بذلك، أما الإضافات التي جاءت بها اتفاقية بازل الثانية فتتمثل في (Bruno Colmant, 2005, pp. 30-31):

- ✓ إدخال متطلبات رأسمال متعلقة بالمخاطر التشغيلية؛
- ✓ إمكانية استعمال نماذج داخلية لقياس مخاطر القروض؛
- ✓ إدخال دعامة ثانية تحدد وتعرف المبادئ الأساسية للرقابة الاحترازية؛
- ✓ إدخال دعامة ثالثة تتمثل في انضباط السوق.

1-2 الدعائم الثلاثة لبازل الثانية: يستند هذا الاتفاق الجديد المعروف باسم "بازل الثانية" إلى ثلاث دعائم تكمل بعضها البعض:

الدعامة الأولى: تجديد الحد الأدنى من متطلبات رأس المال: الهدف من الدعامة الأولى هو أن يأخذ في الاعتبار بشكل أفضل جميع المخاطر المصرفية والواقع الاقتصادي: مخاطر السوق والمخاطر التشغيلية ومخاطر الائتمان. وهي تنطوي على تقييم لا نهائي للمخاطر بالنسبة لنسبة كوك (بازل 1) . كما أن أكثر منهجيات الحساب تقدماً ستسمح أيضاً بالنظر إلى أفضل مستوى في تقنيات الحد من المخاطر التي تستخدمها المؤسسات. وينبغي أن يؤدي ذلك إلى التوفيق بين الاحتياجات التنظيمية والاقتصادية من رأس المال (Christian Jimenez, 2004, p. 167).

الدعامة الثانية:الإجراءات الرقابية: والغرض من هذه الركيزة هو تعزيز الرقابة الحصيفة بين المشرفين الوطنيين. ويتعين على المصارف أن يكون لديها إجراء لتقييم رأس المال يتماشى مع المخاطر وإستراتيجية للحفاظ على رأس مالها. ويجب على المشرفين الوطنيين تقييم إجراءاته واتخاذ الإجراءات اللازمة إذا لم تكن مرضية. وعلى وجه الخصوص، سيكون بإمكان المشرفين فرض شرط الملاءة المالية فوق الحد الأدنى من اللوائح التنظيمية على أساس كل حالة على حدة (TÉFALI Benyounès, 2015, p. 41).

الدعامة الثالثة:انضباط السوق: وتؤكد الدعامة "3" على الشفافية المالية؛ وعلى هذا النحو، يتعين على المؤسسات نشر معلومات كاملة عن طبيعة وحجم وأساليب إدارة جميع المخاطر، فضلا عن كفاية رأس المال المتاح مقابل المخاطر. وينبغي أن يمكّن ذلك الجهات الفاعلة الاقتصادية من الحصول على معلومات موثوقة وقابلة للمقارنة وشاملة لتقييم المصارف (TÉFALI Benyounès, 2015, p. 41).

←دور الدعامة الأولى هو السائد حيث يتم التعامل مع ثلاثة أنواع من المخاطر للبنك:

مخاطر الائتمان: مرتبطة باحتمالية تكبد خسائر نتيجة عدم قدرة المدين على الوفاء بالالتزامات التي تعهد بها، سواء في ما تعلق بسداد رأس المال المقترض أو في ما تعلق بسداد الفائدة المستحقة في الوقت المناسب.

المخاطر التشغيلية: على سبيل المثال عدم ملائمة أنظمة أو إجراءات الرقابة الداخلية أو أخطاء الموظفين أو الأحداث الخارجية الغير عادية التي يمكن أن تؤدي إلى تكبد خسائر للبنك.

مخاطر السوق: الخسارة التي يمكن أن تحدث في ما يتعلق بالاستثمارات التي يقوم بها البنك في بعض الأدوات المالية.

←تعتبر مخاطر الائتمان هي الأهم من الناحية الكمية للبنك لأنها مرتبطة بأداء أعماله الأساسية

←في مواجهة مخاطر الائتمان، سوف تكون البنوك قادرة على الاختيار بين منهجين مختلفين:

المنهج المعياري(القياسي): هي عبارة عن طريقة مقترحة لكل البنوك وتقوم على أساس إعطاء أوزان مخاطرة لأصول البنوك اعتمادا على التصنيف الذي تعطيه مؤسسات التقييم الدولية، وتتميز هذه الطريقة بالسهولة والبساطة في الحساب لذلك تستعملها البنوك ذات المخاطر والعمليات الأقل تعقيد والأكثر دقة، وذلك عن طريق ضبط الاتفاق الثاني لبازل في إعطائه أوزانا للمخاطر بشكل تصنيفات مستقلة، حيث تقوم بهذا التصنيف مؤسسات الجدارة بكل موضوعية، ولقد تم تعديل هذه الركيزة من خلال النقاط التالية (الخطيب، 2005، صفحة 42):

تحديد تصنيف المخاطر من خلال تقييم المؤسسات الخارجية وأشهر هذه المؤسسات Stansard & s'Poor؛

- ✓ إلغاء التمييز بين الدول؛
- ✓ الاعتراف ببعض الضمانات كأحد أساليب التخفيف من المخاطر؛

✓ تعديل الأوزان الترجيحية بتصنيف يعتمد على مراكز التعرض للمخاطر (حكومات، بنوك،..).

منهج التصنيف الداخلي: وفيه تقوم البنوك بتقدير احتمالات عدم السداد من العملاء وتكون باقي مدخلات حساب مخاطر الائتمان معطاة من البنك المركزي (نعيمة، 2009، صفحة 113). ونجد في هذا التصنيف أسلوبان (العيساني، 2012، صفحة 73):

✓ الأساسي: هو أسلوب يخول للبنوك تقدير الملاءة المالية للعميل للمقترض ضمن معاير معينة حيث تترجم أهلية المقترض إلى تقديرات لتقدير الخسائر المستقبلية المحتملة التي يرتكز عليها الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال.

✓ المتقدم: وهو الأسلوب الذي تعتمده البنوك لنفسها في حساب تقديراتها لاحتمال العجز عن السداد أو الخسارة عند عدم السداد والتعرض عند التعثر وأجال التسهيلات الائتمانية.

2-2 التصنيف الائتماني وأهميته بالنسبة للمؤسسة الاقتصادية:

يعد التصنيف أداة لقياس مخاطر الائتمان وهو عبارة عن مسالة حكم على قدرة المؤسسة على سداد الديون المتكبدة، كان التصنيف موجودا قبل فترة طويلة من اعتماد اتفاقية بازل 2 لقد تم تصميمه في الواقع في بداية القرن الماضي في و.م.ا لتلبية حجات المستثمرين لتكوين رأي حول جودة الائتمان للمؤسسات التي أصدرت السندات في السوق. يعد التصنيف مهم جدا للمؤسسة في نطاق تطبيق بازل 2 لأنه احد العوامل الرئيسية التي تحدد الشروط التي يتم بموجبها منح القرض يتم التصنيف وفق طريقتين:

التصنيفات الخارجية: يتم تنفيذها من قبل وكالات متخصصة ومعتمدة والتي يمكن أن تكون خاصة أو عامة وهناك العديد منها وأشهر هذه المؤسسات Stansard & s'Poor.

التصنيفات الداخلية: يتم تنفيذها من قبل البنك، تعتمد النتيجة النهائية على معامل ترجيح، مع بازل 2 تصبح طريقة تحديد هذا المعامل أكثر تعقيدًا وفي نفس الوقت أكثر دقة وحسمًا يعتمد هذا المعامل على نتيجة نموذج داخلي يحسبه البنك؛ كالتالي:

احتمال التخلف عن السداد (PD): هو احتمال الإعسار، أي احتمال أن يكون المدين في حالة تقصير، في نهاية الفترة المرجعية التي عادة ما تكون سنة واحدة؛

الخسارة في حالة التخلف عن السداد (LGD): الخسارة في حالة الإعسار، النسبة المئوية للائتمان المقدر فقدانه في حالة حدوث التخلف عن السداد؛

التعرض عند التعثر (EAD): التعرض الائتماني في وقت التخلف عن السداد، يعبر عن الاتجاه المستقبلي للتعرض للمخاطر؛

الاستحقاق (M): المدة الفعلية للائتمان.

من خلال سلسلة من مجموعات المعلمات الموضحة أعلاه، يمكن أن تكون قيمة معامل الترجيح مختلف بكثير من 100٪، مع الإشارة دائما إلى التقديرات المعينة للمعلمات التي تحددها.

3-2 تبعات اتفاقية بازل الثانية على توازن العلاقة بنك-مؤسسة:

فرض إدخال اتفاقية بازل 2 بشأن متطلبات رأس المال للوسطاء الماليين تغييرات عميقة في إدارة مخاطر البنك، خاصة فيما تعلق بمخاطر الائتمان. لا مفر من أن يكون لهذه التغييرات تداعيات على علاقة البنوك بعملائها خاصة المؤسسات، باعتبارها المحور الرئيسي للنشاط البنكي.

أ- العلاقة بنك-مؤسسة في ظل بازل 2: التبعات على البنوك:

قبل التطرق لأثر بازل 2 على البنوك الجزائرية نستعرض أولا محاولة بنك الجزائر لمسايرة هذه الاتفاقية:

أ-1 اقتصاد البنوك الجزائرية في ضوء اتفاقيات بازل2: يمكن تجسيد محاولة بنك الجزائر لمسايرة اتفاقية بازل من خلال:

في ما يتعلق بالدعامة الأولى: بخصوص البنوك والمؤسسات المالية بشكل شركات: بموجب حصص القانون الجزائري، يجب أن يكون لديهم في قانونهم الخاص، رأس مال مدفوع بالكامل ونقدا على الأقل يساوي:

أ/عشرون مليار دينار (20.000.000.000دج) للمصارف المشار إليها في المادة 70 من الأمر رقم 03-11 المؤرخ في 27 جمادى الثانية 1424 الموافق 26 آب 2003 المعدل والمتمم أعلاه.

ب/ستة مليارات وخمسمائة مليون دينار (6.500.000.000م) للمؤسسات المالية المحددة في المادة 71 من الأمر رقم 03-11 المؤرخ في 27 جمادى الثانية 1424 الموافق 26 آب 2003 المعدل والمتمم أعلاه (d'Algérie, articles 02 , 2018).

يتعين على البنوك والمؤسسات المالية التي تتخذ من الخارج مقرا لها أن تخصص لفروعها المرخص لها من قبل مجلس النقد والقرض للقيام بالعمليات المصرفية في الجزائر، مخصصات متساوية على الأقل.

الحد الأدنى لرأس المال المطلوب لإنشاء البنوك والمؤسسات المالية بموجب القانون الجزائري تندرج ضمن نفس الفئة التي تم ترخيص الفرع لها (banque d'Algérie, 2018).

يتعين على البنوك والمؤسسات المالية العاملة الالتزام بأحكام هذه اللائحة في موعد أقصاه 31 ديسمبر 2020.

يجب أن يكون لدى البنوك والمؤسسات المالية، بحلول 31 ديسمبر 2019 على أبعد تقدير، رأس مال مدفوع نقدًا على الأقل يساوي:

- خمسة عشر مليار دينار (15.000.000.000 دج) للمصارف؛
- خمسة مليارات دولار (5.000.000.000 م) للمؤسسات المالية.

في نهاية الفترة المنصوص عليها في الفقرة 1، سيتم سحب تفويض البنوك والمؤسسات المالية التي لم تمتثل لمتطلبات هذه اللوائح وفقا للمادة 95 من الأمر رقم 03-11 من 27 جمادى الثانية 1424 الموافق 26 أغسطس 2003 المعدل والمكمل (banque d'Algérie, 2018).

تتمم وتعدل الفقرة الأولى من المادة 4 من النظام رقم 2018 -03 المؤرخ في 4 نوفمبر 2018 والمتعلق بالحدّ الأدنى لرأسمال للبنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر، كما يأتي:

"يتعين على البنوك والمؤسسات المالية العاملة الامتثال لأحكام هذه اللوائح، في موعد أقصاه 30 يونيو 2021"(banque d'Algérie, articles 02 du règlement n°20-08, 2020) .

في ما يتعلق بالدعامة الثانية:

نشر بنك الجزائر بتاريخ 2011/11/28 اللائحة 08-11 المتعلقة بالرقابة الداخلية على البنوك والمؤسسات المالية، وذلك لمواءمة النظام الجزائري مع إجراءات الحيطة ومراقبة النشاط التي سنتها لجنة بازل. وتشير هذه اللائحة

إلى المخاطر التشغيلية ومخاطر السوق، كما أوضحت كيفية قياس هذين النوعين من المخاطر، ولكنها لم تدرجهما في حساب نسبة الملاءة المالية (Banque d'Algérie, 2011)

حتى نشر اللائحة 01-14 بتاريخ 16 فبراير 2014 مع نسب ملاءة قابلة للتطبيق على البنوك والمؤسسات المالية، والتي أدخلت مخاطر التشغيل والسوق في حساب نسبة الملاءة، كما جاء في المادة 5: يتكون البسط نسبة الملاءة المالية من رأس المال التنظيمي والمقام يشمل مجموع مخاطر الائتمان المرجحة التعرض، العمليات والأسواق ومقدار المخاطر التشغيلية ومخاطر السوق، يتم حسابها المرجحة بضرب 12.5 في متطلبات رأس المال في إطار هذه المخاطر (banque d'Algérie, articles 05, 2014)

في ما يتعلق بالدعامة الثالثة:

تتناول الركيزة الثالثة من اتفاق بازل 2 متطلبات الإبلاغ عن المخاطر ونشر المعلومات الجيدة. وبالنسبة لهذه الركيزة، تفتقر البنوك الجزائرية إلى الشفافية (FMI, 2014, p. 22)،

وعلى الرغم من وجود تحقيق رقم 09-02 في 26 ديسمبر 2002 حول أوقات الإبلاغ من قبل البنوك والمؤسسات المالية عن نسبة ملاءتها، والمستوى الحالي للإبلاغ المالي وممارسات الشفافية وأقل من المستوى المطلوب الذي لا يساهم بشكل كامل في الإشراف المصرفي الفعال. ولذلك، لا تزال السلطات تستند إلى معايير التحوط في بازل الأولى، ولكنها بدأت في إعداد تطبيق بعض عناصر بازل الثالث إن أمكن.

أ-2 أثر بازل 2 على البنوك الجزائرية:

أدى إصدار اتفاقية بازل 2 إلى سلسلة من التغييرات في الهيكل التشغيلي والإجراءات والقواعد للمؤسسات المصرفية، فضلاً عن العلاقات مع الهيئات التنظيمية والعملاء، مما أدى إلى تغيير النهج المصرفي والذي سيؤدي حتما إلى سلسلة من التغييرات التي ستؤثر على العلاقة بين البنوك والمؤسسات. في نظام اقتصادي مثل الجزائر، يمكن وصفه بأنه نظام يركز بشكل أساسي على البنوك، أين أصبح النظام المصرفي أحد أهم الشركاء الذين تعتمد عليهم الدولة في تحقيق التنمية، وهذا بالنظر لدوره الأساسي في عملية تمويل الاقتصاد الوطني بمختلف متعامليه، خصوصا وأن السوق المالي في الجزائر لا يزال بعيدا تماما عن تحقيق الأهداف المسطرة عند إنشائه، وهذه الوضعية تفرض على البنوك أن تؤمن على مصادر تمويلها وأن تحرص بالمقابل على الاستخدام الأمثل لهذه الموارد. يوضح واقع البنوك الجزائرية، من خلال علاقتها بالمؤسسات، أنها في معظم الحالات لن تتخذ قراراتها على أساس فهم الأنشطة الحقيقية للمؤسسات، طالما أن الأنشطة المصرح بها في معظم الحالات بعيدة كل البعد عن البيانات الحقيقية؛ أي أن البنوك عند تحليل المخاطر نواجه مشكلة الشفافية في الحسابات المقدمة من العملاء، وفي عدد كبير من الحالات يكون الهيكل المالي غير متوازن بسبب سياسات استثمار الموارد غير الكافية. إن الامتثال لمتطلبات لجنة بازل يجبر البنوك الجزائرية على الاعتماد على السوق عند تقييم المخاطر المختلفة وهذا العامل لا يكون في الغالب في مصلحة عملائها، لذلك فإن التأثير المباشر لأسلوب إدارتها يعتمد على التقييم الجيد للمخاطر.

إن تأثير متطلبات لجنة بازل على بناء إستراتيجيات البنوك الجزائرية يمتد إلى التأثير على التسيير البنكي الذي تمارسه بصفة دورية، فالإتجاه الذي تسلكه البنوك في منح القروض ذات درجة الترجيح (المخاطرة) المرتفعة سيؤدي إلى خفض مستوى القروض بشكل عام ومنه المردودية الكلية للبنك (إرتفاع تكلفة الأموال الذاتية)، خصوصا وأن كبار زبائن البنوك الجزائرية ينحصر في المؤسسات العمومية بشكل أساسي والخاصة بأقل درجة، وهي المؤسسات التي تتميز بدرجة مخاطرة مرتفعة نسبيا نظرا للظروف الاقتصادية الصعبة التي تمارس فيها

نشاطها سواء من جانب العملية الإنتاجية والتسويقية أو من جانب سوء التسيير الذي لا يزال يطبع عمل هذه المؤسسات، ضف إلى ذلك غياب التنقيط الذي يدفع البنوك الجزائرية في إطار إلتزامها بلجنة بازل إلى تحديد درجة مخاطرة 100% (مصيطفى، 2004، صفحة 7). من جانب آخر، لا يعتبر بنك الجزائر بعيد عن تأثيرات متطلبات لجنة بازل بحيث أن هذه الأخيرة تؤثر على قدرته في التحكم في السياسة النقدية وبالتالي إمكانية عدم تحقيقه للأهداف المسطرة والتي يستهدفها لمعالجة أوضاع إقتصادية أو مالية معينة، فنذكر على سبيل المثال إستهداف الرفع من حجم سيولة الإقتصاد عن طريق الرفع من حجم القروض، فهذا الهدف قد لا يتحقق نظرا لإلتزام البنوك الجزائرية بمقررات لجنة بازل، حيث أن الزيادة في مبالغ القروض من شأنها تضخيم حجم المخاطر وإن كانت البنوك لا تتوفر على حجم رؤوس أموال كافية فإنها ستفقد قدرتها على الوفاء بنسبة الملاءة 8% المحددة من طرف بنك الجزائر، إذن يصبح على بنك الجزائر التأكد أولا من حيازة البنوك لرؤوس أموال كافية تمكنها من الزيادة في حجم القروض، حتى يمكن الرفع من سيولة الإقتصاد (مصيطفى، 2004، صفحة 8). قد ساهمت لجنة بازل في إعطاء مفهوم مغاير لسعر القروض البنكية والتي تعتمد عليها بشكل أساسي البنوك الجزائرية في ظل غياب التنويع والتطوير اللازم في النشاط المصرفي لهذه البنوك، فهذا السعر أصبح يشمل تكلفة الأموال الذاتية إضافة إلى المصاريف العامة وتكلفة الخطر، الأمر الذي يدفع البنوك الجزائرية إلى إعادة النظر في كيفيات منح القروض للمؤسسات في القطاعين، فتقدير المخاطر يتم اعتمادا على السوق، وهو ما من شأنه إقصاء العديد من المؤسسات العمومية أو الخاصة (الصغيرة والمتوسطة) من الاستفادة من التمويل البنكي، لذا ستصبح البنوك الجزائرية في تكيفها مع متطلبات لجنة بازل وهذا التكيف يجب أن يكون لأقصى درجة ممكنة، لأنه يرهن استمراريتها في ظل منافسة بنكية دولية ومحلية قوية أمام مسئولية تمويل الاقتصاد الوطني، وفي بعض الحالات مجبرة على ذلك دون تحقيق الشروط الأساسية للمشاريع الممولة، وهو ما يرهن أدائها بثلاثة عناصر وهي (Naas, 2003, p. 289):

- ✓ غياب شبه تام للسوق المالي الذي يمكنه التخفيف بشكل كبير من الضغوط التمويلية على البنوك الجزائرية، بإستقطاب المؤسسات العمومية والخاصة؛
- ✓ جميع المؤسسات الجزائرية في القطاعين العام والخاص ليست موضوع تقييم خارجي أو داخلي، وهو ما يعني وفق ما تنص عليه لجنة بازل الترجيح بمعدل 100% كدرجة خطر، والبنوك الجزائرية في سعيها لتعظيم الأرباح وتقليل المخاطر ستتجه بصورة منطقية لمنح القروض ذات درجة الترجيح المنخفضة؛

✓ في مجال تغطية المخاطر، يميز الجهاز المصرفي درجة تركيز كبيرة للمخاطر في عدد محدود من المؤسسات، فعلى سبيل المثال وفي مجال الالتزامات الممنوحة من طرف البنك للمؤسسة أين يتجاوز المبلغ 15% من الأموال الذاتية، يتم تسجيل 37 مؤسسة (عدد كبير منها خاصة) تحوز على أكثر من 35% من إجمالي الالتزامات لدى البنوك العمومية.

ب- العلاقة بنك-مؤسسة في ظل بازل 2: التبعات على المؤسسات خاصة الصغيرة والمتوسطة منها:

من بين القطاعات التي تأثرت بشكل كبير وغير مباشر إن لم يكن مباشرة، باتفاقية بازل 2، نجد القطاع الحقيقي. تحدد اتفاقية بازل 2 معايير حساسية رأس المال للبنوك وتؤكد على إدارة المخاطر، ومع تطبيق هذه الأخيرة على مستوى القطاع المصرفي، كان لها تأثير كبير على عملاء الائتمان، أي المؤسسات. نولي اهتمامًا خاصًا لشروط تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة لأنها جزء مهم من المناقشة حول التأثير المحتمل لاتفاقية بازل الثانية.

يعمل بازل 2 على نقل جملة من القواعد الجديدة للمؤسسات، حيث أن هذه الأخيرة ستتأثر بهذه القواعد من حيث:

ب-1 نظام التصنيف الداخلي وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

أن أهم تغيير أدخله نهج بازل 2 الموحد هو تطبيق أوزان المخاطر اعتماداً على التصنيفات الائتمانية التي تمنحها وكالات التصنيف المستقلة للبلدان والمصارف والشركات. وبناء على ذلك، يمكن للشركات التي تحصل على تصنيف ائتماني عالٍ، أن تستخدم ائتمانات منخفضة التكلفة مقارنة بتلك التي تحصل على تصنيف ائتماني منخفض في السوق وذلك لأن البنك في هذه الحالة، سوف يتحمل مخاطر أقل، وسوف تبقي على رأس المال أقل، وسوف تستخدم المزيد من مواردها لتمديد الائتمان (Küçükçolak, 2009, p. 4). (انظر الجدول رقم (01

الجدول رقم(01): التصنيفات وأوزان المخاطر وفقا لاتفاق بازل 2

التصنيفات	وزن المخاطرة (البيع بالتجزئة)	وزن المخاطرة (شركات أخرى)
AAA إلى AA-	75 %	20 %
A + إلى A-		50 %
BBB + إلى BB-		100 %
أقل من BB-		150 %
لا يوجد تقييم		100 %

المصدر: مصرف التسويات الدولية BIS.

من الجدول أعلاه نلاحظ انه مع انخفاض درجات تصنيف المؤسسات، تزداد أوزان المخاطر ومن الواضح أن هذا الأثر سينعكس على أنه زيادة في تكاليف الائتمان التي تتحملها المؤسسات ذات التصنيفات المنخفضة. المخاطر الائتمانية لمؤسسة غير مصنفة هي 100%. وفي مثل هذه الحالة، سوف تكون هناك زيادة في الأصول المرجحة بالمخاطر التي تقدمها البنوك قروضاً للمؤسسات التي يبلغ وزن المخاطر فيها 100%. وفي هذه الحالة، لن ترغب البنوك في إدخال مثل هذه المؤسسات في محافظها الاستثمارية لأنها ستواجه ضرورة الحصول على المزيد من رأس المال.

في الطريقة القياسية المستخدمة لتحديد قابلية بازل الثانية لرأس المال، خضعت المؤسسات للتمييز وفقاً لمجموع مبيعاتها السنوية، يلخص الجدول رقم(02) تصنيفات المؤسسة وفقًا للطريقة القياسية:

الجدول رقم(02): تصنيف المؤسسات وأوزان المخاطر التي ستطبق وفقاً لبازل2.

مبلغ الائتمان	صافي المبيعات السنوية	التصنيف	وزن المخاطرة
الائتمان>1.000.000يورو	المبيعات < 50.000.000يورو	مؤسسة كبرى	%100
الائتمان>1.000.000يورو	المبيعات < 50.000.000يورو	مؤسسة صغيرة ومتوسطة	حسب التصنيف / إذا لم يتم التصويت عليها، %100
الائتمان<1.000.000يورو	المبيعات < 50.000.000 يورو	مؤسسة كبرى	%100
الائتمان<1.000.000يورو	المبيعات < 50.000.000يورو	تجارة التجزئة الصغيرة والمتوسطة	قياسي (75%)

المصدر: مصرف التسويات الدولية BIS.

وبحسب التصنيف الوارد في الجدول نجد:

- ✓ المؤسسات التي يتجاوز إجمالي مبيعاتها 50 مليون يورو هي مؤسسة كبرى؛
- ✓ المؤسسات التي لا يتجاوز إجمالي مبيعاتها 50 مليون يورو هي مؤسسات صغيرة ومتوسطة؛
- ✓ المؤسسات التي إجمالي مبيعاتها اقل من 50 مليون يورو هي مؤسسات صغيرة ومتوسطة بالتجزئة.

← من أجل رؤية تأثيرات بازل 2 على مؤسساتنا الصغيرة والمتوسطة، من الضروري أن نرى كيف يتم تمييز هذه الأخيرة في الجزائر

المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

تعرف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة مهما كان وضعها القانوني، بأنها مؤسسة إنتاج السلع والخدمات تشغل من 01 إلى 250 شخص، ولا يتجاوز رقم أعمالها 4 مليار دينار جزائري أو لا يتعدى إجمالي حصيلتها السنوية مليار دينار جزائري، وهي تحترم معايير الاستقلالية (الجريدة الرسمية العدد 02، صفحة 5).

المؤسسة المتوسطة: هي المؤسسة التي تشغل من 50 إلى 250 شخص ويتراوح رقم أعمالها بين 400 مليون دينار جزائري إلى 4 ملايير دينار جزائري أو التي تتراوح حصيلتها الإجمالية بين 200 مليون دينار جزائري إلى 1مليار دينار جزائري (الجريدة الرسمية العدد 02، صفحة 6) .

المؤسسة الصغيرة: هي المؤسسة التي تشغل من 10 إلى 49 شخص ولا يتعدى رقم أعمالها السنوي 400 مليون دينار جزائري أو لا تتجاوز حصيلتها الإجمالية 200 مليون دينار جزائري (الجريدة الرسمية العدد 02، صفحة 6).

المؤسسة المصغرة: هي المؤسسة التي تشغل من 01 إلى 09 أشخاص ولا يتعدى رقم أعمالها السنوي 40 مليون دينار جزائري أو لا تتجاوز حصيلتها الإجمالية 20 مليون دينار جزائري (الجريدة الرسمية العدد 02، صفحة 6).

الجدول رقم (03): تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر.

الحجم	عدد العمال	رقم الأعمال السنوي	الحصيلة الإجمالية السنوية
المؤسسة المصغرة	09-01	40 مليون دينار جزائري	اقل من 20 مليون دينار جزائري
المؤسسة الصغيرة	49-10	400 مليون دينار جزائري	اقل من 200 مليون دينار جزائري
المؤسسة المتوسطة	250-50	400 مليون دينار جزائري إلى 4 ملايير دينار جزائري	200 مليون دينار جزائري إلى 1مليار دينار جزائري

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على (الجريدة الرسمية، 2017).

انه ومن الجدير بالملاحظة انه هناك اختلافا في التعرفين، وبالعودة إلى التعريف الوارد في تصنيف بازل، يتم تضمين معظم المؤسسات في الجزائر في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الجدول رقم(04): ترجيح المخاطر للمؤسسات الكبيرة والمتوسطة في الجزائر

التنقيط الخارجي للمؤسسة	AAA إلى -AA	A + إلى -A	BBB + إلى -BBB	BB + إلى -BB	B + إلى -B	أقل من -BB	لا يوجد تقييم
الترجيح	20 %	50 %	100 %	100 %	150 %	150 %	100 %

La source :(banque d'Algérie, articles 05, 2014).

حسب التعليمة الصادرة عن بنك الجزائر فانه في حالة تبني بنك أو مؤسسة مالية التنقيط الخارجي لتقيم المخاطر على المؤسسات الكبيرة والمتوسطة، فعليه استعمال هذه الطريقة لتقييم جميع مستحقاته على المؤسسات المنقطة. في حالة عدم لجوء البنك أو المؤسسة المالية إلى التنقيط الخارجي لتقييم مخاطره فعليه ترجيح مثل هذه المخاطر بصفة موحدة بنسبة 100 % (banque d'Algérie, articles 05, 2014).

يطبق ترجيح 75 % على مستحقات بنك التجزئة بما فيها، على وجه الخصوص المستحقات على المؤسسات الصغيرة جدا والخواص التي تستجيب للشروط الآتية (banque d'Algérie, articles 05, 2014):

- ✓ لا يتجاوز مستوى التعرض على المستفيد الواحد مبلغ 10.000.000 دج؛
- ✓ تكون المحفظة متنوعة بكفاية.

ترجح مستحقات بنك التجزئة التي لا تستجيب للشروط المذكورة بنسبة 100 %.

← يميز بازل 2 بين الائتمانات التي سيتم تمديدها إلى هذه الشركات باعتبارها "ائتمانات المؤسسات" و"ائتمانات البيع بالتجزئة"، إذا تجاوز مبلغ الائتمان التي تستخدمها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من بنك واحد مليون يورو، يتم تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضمن "محفظة المؤسسات"، إذا كان مبلغ الائتمان أقل من 1 مليون يورو، يتم تضمينه في محفظة البيع بالتجزئة وفي كل حالة، تطبق أوزان مخاطر مختلفة في السوق (الجدول02) في النهج الموحد، يتم إعطاء ائتمانات البيع بالتجزئة 75% من وزن المخاطر وبالنسبة إلى ائتمانات المؤسسات التي تستخدمها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، تؤخذ في الاعتبار التصنيفات التي تمنحها المؤسسات المستقلة، وتقيم أوزان المخاطر وفقا لذلك. ومن ناحية أخرى، فإن الشركات الصغيرة والمتوسطة التي لم تحصل على تقييم تعطى وزنا للمخاطر بنسبة 100 في المائة.

تعتبر كل المؤسسات في القطاعين العام والخاص في الجزائر ليست خاضعة للتقييم الخارجي أو الداخلي، وهذا يعني حسب لجنة بازل 2 أن نسبة الترجيح كدرجة المخاطرة 100%، فبينما تسعى البنوك الجزائرية إلى تعظيم الأرباح وتقليل المخاطر، سيكون من المنطقي منح قروض ذات درجة ترجيح منخفضة.

ويمكن تلخيص المشاكل التي يمكن أن تواجهها المشاريع الصغيرة والمتوسطة في هذه العملية على النحو التالي (Küçükçolak, 2009, p. 7):

- التمويل: المستوى غير الكافي لرأس المال السهمي في الشركات الصغيرة والمتوسطة، وتضييق موارد التمويل بسبب تغير شروط تمديد الائتمان، وعدم تطابق الاستحقاق بين بنود الأصول والخصوم.
- الشفافية: البيانات المالية للشركات الصغيرة والمتوسطة ليست موحدة ومتوافقة مع متطلبات البنوك (أي رأس المال السلبي، والخسائر)، ووجود معاملات خارج البورصة.
- التسعير على أساس المخاطر: ستخضع الشركات الصغيرة والمتوسطة "للتسعير على أساس المخاطر" في الحصول على ائتمانات من البنوك، حيث تأخذ الأخيرة بعين الاعتبار مستوى مخاطر الشركة ومستوى مخاطر الائتمان. يتعين على الشركات الصغيرة والمتوسطة أيضًا دفع فائدة وتقديم ضمانات وفقًا للتصنيف الذي تحصل عليه من وكالات التصنيف المستقلة.
- الضمان: يمثل احد الابتكارات الرئيسية التي أدخلتها بازل 2 إضافة إلى التصنيف هو تطوير ما يسمى "بأدوات تخفيف المخاطر"، حيث لم تعد الشيكات والسندات الخاصة بالعميل وكذلك الضمانات الجماعية المستخدمة بكثرة في السوق مؤهلة كضمان للحصول على ائتمان بموجب اتفاقية بازل الثانية. وبالتالي، وفقًا للنهج الموحد، يجب على الشركات الصغيرة والمتوسطة استخدام ضمانات أخرى مثل النقد، والأوراق المالية ذات الدخل الثابت، والصناديق المشتركة، والضمانات العقارية للإقامة، إلخ.
- العوامل الدورية: قد تكون المخاطر التي قد تنشأ في الصناعة والمنطقة والأسواق الدولية ومن العوامل الاجتماعية والاقتصادية المؤثرة.
- أسعار الفائدة: مع انخفاض تصنيف المقرض، فإن البنك سوف يتحمل الكثير من المخاطر، مع الاحتفاظ بالمزيد من رأس المال في المقابل، وبالتالي حرمان المزيد من الموارد. ولذلك، يتوقع من البنوك أن تعكس هذه التكلفة الإضافية لأسعار الفائدة على القروض. وستتبع منهجيات تحديد أسعار الفائدة على القروض للمصارف مع بازل2 مسارا يعكس المخاطر والتكلفة الإضافية.

الجدول رقم(05): تأثيرات وتحديات، مخاطر تطبيق بازل الثانية على البنوك والمؤسسات

الجهة	البنـــــوك	العملاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
الوضع الحالي	استخدام مقاربة واحدة أو أسلوب واحد لتحديد رأس المال الرقابي أو القانوني.	عدم القدرة غالبا على تأمين موارد مالية للاستثمار الاعتماد على موارد خارجية كالدين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والأسهم المؤسسات الكبيرة.

تأثيرات بازل 2	-الحاجة إلى تطبيق إطار لإدارة المخاطر يربط بين رأس المال الرقابي والمخاطر الاقتصادية؛ -الحاجة إلى اختيار مقاربات المخاطر الائتمانية والتشغيلية (الدعامة الأولى)؛ -الحاجة إلى جمع، تخزين، وتحليل معلومات جديدة وشاملة؛ -الحاجة إلى اعتماد ممارسات جديدة ومحسنة على مستوى البنوك.	-الحاجة إلى تصنيفات داخلية وخارجية للحصول على الائتمان؛ -مواجهة شفافية متزايدة لربحية حساباتهم؛ الحاجة إلى الجمع والإفصاح عن معلومات جديدة؛ -مواجهة احتمال الحصول على خدمة أقل و منتجات قياسية ومعدلات فوائد أعلى.
التحديات	-تفسير التنظيمات الجديدة وفهم أثارها على الأعمال؛ -إدارة التغيرات في إطار ثقافة المخاطر؛ -مواجهة التوقعات الجديدة لدى المنظمين ووكالات التصنيف والزبائن؛ -الحاجة إلى الأخذ بعين الاعتبار مسالة استهداف الزبائن ومنتجات معينة والتخلي عن أخرى.	-مواجهة تكاليف جديدة مترتبة عن تقديم معلومات جديدة وآنية للمقرضين؛ -تحسين شروط التسليف؛ -تحسين العلاقات بين المستثمرين والمقرضين عبر معايير إفصاح محسنة واعتماد إدارة مركبة للعلاقات مع المدينين؛ -استخدام مؤشرات أداء رئيسية لمراقبة الأداء؛ -مواجهة متطلبات الحصول على ضمانات أفضل؛ -إدارة عملية التصنيف.
المخاطر	-الفشل في تنويع محافظ القروض لتخفيض المخاطر؛ -الفشل في الوصول الى التغير المطلوب وتحديد التكاليف والمنافع المترتبة والخيارات المتاحة؛ -عدم القدرة على تجنب التداخل بين مقاربات المخاطر الائتمانية والتشغيلية؛ -الحصول على تصنيف ائتماني منخفض؛ -اضطرار البنوك إلى الاندماج في بينها.	-الحصول على تصنيف متدني مما يؤدي إلى: تضاؤل فرص الحصول على الائتمان؛ -زيادة قيمة الضمان؛ -تضائل فرص إعادة التمويل؛ -معدلات فوائد وتكاليف اعلى؛ - زيادة متطلبات تقديم المعلومات اللازمة.

La source :(KPMG Financial Services, 2004)

لا ينبغي اعتبار التأثير النهائي لاتفاقية بازل الثانية أمرًا مفروغًا منه، ولكنه سيعتمد على توازن الفوائد المتوقعة والتكاليف التي يتصورها الوكلاء. إن توازن السوق النهائي المحتمل ليس فريدًا وقد يكون دون المستوى الأمثل. على سبيل المثال، إذا اقتصرت البنوك على الاستخدام البيروقراطي للإجراءات التلقائية، التي تعتمد بشكل أساسي على البيانات من

الميزانيات العمومية للشركات، دون الاستغلال الكافي للمعلومات النوعية المستمدة من العلاقة مع الشركات، أو إذا استندت في قرار الإقراض فقط إلى وجود ضمان مناسب، فقد يكون هناك تقنين للائتمان و/ أو تكاليف ائتمان أعلى، علاوة على ذلك، إذا أدركت الشركات أن إدخال القواعد الجديدة يمثل عبئًا من حيث ارتفاع تكاليف المعلومات أو الوصول إلى الائتمان الأكثر صعوبة، فيمكنها حينئذٍ زيادة عدد العلاقات المصرفية من أجل الحفاظ على بعض المرونة والقدرة التفاوضية فيما يتعلق البنوك. أخيرًا، ليس من الواضح ما إذا كانت الأدوات التي قدمها المنظم كافية لتفضيل التقييم الصحيح للشركات الناشئة، الشركات الأصغر التي ليس لها تاريخ تجاري، والتي يصعب تمييزها عن الشركات غير الفعالة (favaretto, 2010, p. 134).

بمعنى آخر، فإن "تفسير" القواعد الجديدة من قبل الوكلاء الاقتصاديين هو الذي سيحدد ما إذا كانت ستكون فعالة في تحسين العلاقة بين البنوك والمقترضين. مثل هذا "التفسير" له أهمية أكبر في فترات الأزمة الاقتصادية، عندما يكون عرض الائتمان مقيدًا بتوافر رأس مال البنك. في هذه الحالة، يعتمد مدى قدرة البنوك على تقديم الائتمان على قدرتها على تقييم واختيار المشاريع الاستثمارية بناءً على الاستخدام الفعال للمعلومات الناعمة (معلومات حول جودة الإدارة، على سبيل المثال) أو المعلومات التي يصعب معالجتها (مثل كتنبؤات لقطاع النشاط الاقتصادي الذي تعمل فيه الشركة). إذا تبنت البنوك معالجة آلية لعلاقة الإقراض، وحافظت الشركات على درجة مفرطة من التعتيم، يصبح الائتمان سلعة، ومن المحتمل أن يتبخر بسرعة عندما تكون الظروف الخارجية غير مواتية. باختصار، يمكن الحفاظ على علاقة إقراض قيمة أيضًا في فترة الأزمات الاقتصادية إذا استثمر كل من البنوك والشركات في زيادة جودة المعلومات المتبادلة (favaretto, 2010, pp. 134-135).

في نهاية المطاف، تعمل اتفاقية بازل 2 على تحسين البيئة المؤسسية التي ستتم فيها العلاقة المالية بين البنوك والشركات الصغيرة والمتوسطة. إنه حافز لنشر أفضل الممارسات في تبادل المعلومات وتسعير المخاطر والشفافية. يشهد وجود عنصر يأخذ في الاعتبار الخصائص المحددة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم على اعتبار الاندماج القوي لهذه الأخيرة في دوائر تمويل الاقتصاد. من وجهة النظر هذه، فإن اتفاقية بازل 2 تستجيب للقلق المتمثل في تأسيس ونمو الشركات الصغيرة والمتوسطة على أساس بنية تحتية مالية قوية. وبالتالي، إلى جانب الأهداف الاحترازية التي تمثل المهمة الأساسية للنظام، ينبغي أن يساهم تنفيذ هذه الاتفاقية في تطوير المؤسسات والشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم (Golitin, 2007, p. 111).

والجدول رقم(06): تأثيرات وتحديات تطبيق بازل الثانية على العلاقة بنك-مؤسسة

من جهة البنوك	**هل ستقلل بازل 2 من حجم القروض الممنوحة؟** مع اتفاقية بازل 2، يظل مستوى الحد الأدنى لرأس المال المطلوب مستقرًا عالميًا، لذا لا ينبغي أن يقلل هذا من قدرة البنوك على منح القروض. لذلك فإن تعميم إجراءات تصنيف الشركة أمر لا مفر منه: يقوم البنك بتعيين فئة مخاطر افتراضية تعكس احتمال التخلف عن السداد استنادًا إلى الخصائص التي قد يراها البنك، مثل: نسب المحاسبة أو بيانات تشغيل الحساب أو البيانات غير المالية مثل التنظيم الداخلي للبنك. الشركة، وجودة مستندات التنبؤ المقدمة إلى البنك، أو إدارة المعايير الخارجية (المخاطر البيئية،مخاطر العملاء)،إلخ. **وبالتالي ستكون تكلفة الائتمان فردية:**وهذا يعني أن البعض سيرى الشروط التي تمنحها لهم البنوك تتحسن، وسيتعين على البعض الآخر دفع المزيد. الحاجة إلى معرفة أفضل للعملاء: على الرغم من أنه من غير المحتمل أن تطلب البنوك مستندات أكثر من ذي قبل، فإنها سترغب في جمع بيانات أكثر تفصيلاً وكاملة وشفافية من عملائها. **ستشجع لوائح بازل 2 البنوك التي لم تمارس التصنيف بعد على القيام بذلك ، وتلك التي فعلت ذلك بالفعل، على تعزيز نطاق وجودة أدواتها، بهدف زيادة الأهمية والموضوعية.**

من جهة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
ينشأ سؤالان رئيسيان حول الوصول إلى الائتمان (المنح) وسعر الائتمان (الفائدة). سوف تسرع بازل 2 في تنفيذ البنوك لنماذج التصنيف التي تسمح بالتمييز بين الائتمانات عالية المخاطر والائتمانات منخفضة المخاطر. وهذا يعني أنه سيكون هناك دائمًا مكون من تكلفة المخاطر الخاصة بكل قرض. وبالتالي، إذا أرادت الشركات الصغيرة والمتوسطة الحصول على تصنيف جيد من مصرفيها، فمن الواضح أن لديهم مصلحة في تقديم أنفسهم بطريقة إيجابية وشفافة وبالتالي في الاستعداد الجيد لمتطلبات بازل 2 الجديدة. **يجب على الشركات الصغيرة والمتوسطة تعزيز علاقاتها مع مدير حسابها المصرفي:**أكثر من أي وقت مضى، سيكون من الضروري التواصل بشكل أفضل مع مصرفيك، من خلال إبراز نقاط قوتك، ولكن أيضًا من خلال تحديد نقاط الضعف والاستراتيجيات لعلاجها. بما أن قرارات الائتمان ليست تلقائية بنسبة 100٪، يظل دور المصرفي مهمًا، وبالتالي لا يجب إهمال الحوار ومراعاة عناصر أخرى غير المالية. لا تتردد في سؤاله عن تنفيذ اتفاقية بازل 2، وحول النقاط المهمة في الملف وكذلك عناصر التحسين التي يجب إجراؤها داخل مؤسسته ... **هذه المعرفة الأفضل بالمكونات والاهتمام الذي يتم توجيهه إلى بعض المؤشرات التي تؤثر على تصنيف الشركة يمكن أن يسمح بعد ذلك بالتفكير في تحسين مؤشرات التصنيف الخاص بالفرد.**

La source: (Confédération Générale des Entreprises du Maroc, 2007, p. 19)

الخاتمة:

تأثير بازل 2 على العلاقة بين البنوك الجزائرية والمؤسسات الوطنية، أمر لا مفر منه مدام الاقتصاد الجزائري يعمل وفق تطور لا رجعة فيه نحوى اقتصاد مفتوح، أين يفرض هذا الأخير العديد من التحديات والتي من ضمنها الالتزام بالقواعد الاحترازية الدولية. تطرح بازل 2، تغييرات كبيرة في العلاقات الائتمانية بين البنوك والمؤسسات خاصة الصغيرة والمتوسطة منها، من نوع القرض المستخدم ومن الضمان إلى التصنيف الائتماني للمؤسسة وعليه ستختلف تكلفة الائتمان بالتناسب مع مستويات المخاطر المقدرة، على عكس عملية الائتمان التقليدية، من جهة أخرى يمكن أن تكون بازل 2 فرصة حقيقية لتحسين العلاقة بين البنوك والمؤسسات في الجزائر، ولكن هناك حاجة إلى أقلمة فواعد بازل 2 مع الواقع الجزائري ومزيد من الوضوح والتنسيق من قبل البنوك والمؤسسات الوطنية.

النتائج والتوصيات:

من أهم النتائج المتوصل إليها ما يلي:

- ✓ تعتبر العلاقة بين البنك والمؤسسة ذات أهمية كبيرة لأنها تجمع بين شريكين لهما وزن اقتصادي كبير؛
- ✓ تواجه العلاقة بنك-مؤسسة العديد من التغيرات في ظل البيئة العالمية المعاصرة والتي تتجسد في أشكال متنوعة مثل الابتكارات التكنولوجية، وتحولات النظام التنظيمي، والتحولات في الظروف التنافسية، والتغيرات في بيئة الاقتصاد الكلي والبنية التحتية المعلوماتية المتاحة، وهيكل السوق، والبيئة القانونية والتنظيمية
- ✓ بازل 2 هو معيار تنظيمي مبني على ثلاث ركائز، الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال، الإجراءات الرقابية، انضباط السوق؛
- ✓ في بازل 2، يتم اعتماد نهج قائم على الإقراض والتسعير على أساس المخاطر أين يتم تحديد مخاطر الائتمان وفقًا للتصنيف ويطلب من البنوك تقييم كفاية رأس المال الخاص بها؛
- ✓ يفرض إدخال اتفاقية بازل 2 بشأن متطلبات رأس المال للوسطاء الماليين تغييرات عميقة في إدارة مخاطر البنك، خاصة فيما تعلق بمخاطر الائتمان؛
- ✓ يعد التصنيف مهم جدا للمؤسسة في نطاق تطبيق بازل 2 لأنه احد العوامل الرئيسية التي تحدد الشروط التي يتم بموجبها منح القرض
- ✓ تؤثر التغيرات في النشاط المصرفي الجزائري على علاقة البنوك بعملائها خاصة المؤسسات، باعتبارها المحور الرئيسي للنشاط البنكي؛
- ✓ يعد كبار زبائن البنوك الجزائرية ينحصر في المؤسسات العمومية بشكل أساسي والخاصة بأقل درجة، وهي المؤسسات التي تتميز بدرجة مخاطرة مرتفعة، ضف إلى ذلك غياب التنقيط الذي يدفع البنوك الجزائرية في إطار إلتزامها بلجنة بازل إلى تحديد درجة مخاطرة 100%؛
- ✓ تعتبر كل المؤسسات في القطاعين العام والخاص في الجزائر ليست خاضعة للتقييم الخارجي أو الداخلي، وهذا يعني حسب لجنة بازل 2 أن نسبة الترجيح كدرجة المخاطرة 100%، فبينما تسعى البنوك الجزائرية إلى تعظيم الأرباح وتقليل المخاطر، سيكون من المنطقي منح قروض ذات درجة ترجيح منخفضة؛
- ✓ فقط من خلال روح التعاون من جانب كلا الفاعلين الاقتصاديين المعنيين(البنك والمؤسسة)، يمكن اعتبار بازل 2 فرصة وليس قيدًا على النظام الاقتصادي المالي الجزائري.

ويمكن تقديم الاقتراحات التالية للتعامل بشكل أفضل مع تطبيق بازل02 في الجزائر:

بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية:

- ✓ الوعي بالبيئة المصرفية المتغيرة، مما سيزيد من قدرتهم على تحديد خيارات تمويل أفضل؛
- ✓ توفير معلومات كمية ونوعية واضحة،كاملة ومنظمة، مما يجعلها في وضع يمكنها من الحصول على تصنيف جيد وبالتالي على ظروف ائتمانية أفضل.
- ✓ تقديم البيانات المالية وبيانات الأداء في الوقت المناسب لتعيين التصنيفات السنوية ولتفادي تخفيض الجدارة الائتمانية وبالتالي زيادة الأسعار في عروض القروض أو رفض القروض الجديدة؛
- ✓ تحسين العوامل التي تعتبر مهمة في عملية التصنيف، من استقرار التدفقات النقدية وتوليدها، أساليب المحاسبة والتحكم والإدارة في المؤسسة، توفير ضمانات كافية.
- ✓ بالنسبة للبنوك الجزائرية:
- ✓ للتخفيف من الآثار المحتملة، وتعزيز العلاقة بنك-مؤسسة في إطار بازل 2 يجب على البنوك الجزائرية الالتزام بـ:
- ✓ إنشاء هيئة تصنيف وطنية تهتم بتنقيط مختلف المتعاملين الاقتصاديين خصوصا منهم الذين لهم علاقة مباشرة بالقطاع المصرفي، و هذا في سبيل تقييم درجة المخاطر على أساس موضوعي وواقعي؛
- ✓ تعزيز الشفافية والحوار المنظم والاتصال بين المصارف والمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، وستكفل هذه المبادئ إقامة علاقة تمويل ناجحة؛
- ✓ ينبغي أن تكون الإجراءات البنكية، بما في ذلك تأثير التصنيفات على شروطها الائتمانية، وتقييم المخاطر وعوامل تخفيض أو رفع مستوى مخاطر الائتمان، أكثر شفافية بالنسبة للعملاء؛
- ✓ شرح عملية تقييم المخاطر بشكل عام ومفصل للعملاء؛
- ✓ إنشاء إدارة للمخاطر بالبنوك و الحرص على تطويرها في سبيل تقييم أحسن للمخاطر؛
- ✓ تنويع المعروض البنكي.

قائمة المصادر والمراجع

1. Banque d'Algérie. (2011). article 02 . *règlement n° 08-11 du 28/11/2011, relatif au contrôle interne des banques et établissements financiers, disponible sur le site : http://www.bank-of algeria.dz/html/legist011.htm, .*
2. banque d'Algérie. (2020). articles 02 du règlement n°20-08. *Règlements modifiant et completant le reglement n°2018-03 de 4 novembre 2018 portant coefficients de solvabilité applicables aux banques et établissements financiers, disponible sur : http://www.bank-of- algeria.dz/html/legist014.htm .*

3. banque d'Algérie. (2018). articles 03. *règlement n°18-03 du 4 novembre 2018 portant coefficients de solvabilité applicables aux banques et établissements financiers, disponible sur le site : http://www.bank-of-algeria.dz/html/legist014.htm* .
4. banque d'Algérie. (2014). articles 05. *règlement n°14-01 du 16 février 2014 portant coefficients de solvabilité applicables aux banques et établissements financiers, disponible sur le site : http://www.bank-of-algeria.dz/html/legist014.htm* .
5. Bruno Colmant, V. D.-P. (2005). *les accords de Bale 2 pour le Secteur Bancaire* . Bruxelles, Belgique : Laricier.
6. Burlaud A, M. M. (2007). *Finance d'entreprise.* Paris, france: Edition Foucher.
7. Christian Jimenez, P. M. (2004). *Prévention et gestion des risques opérationne* (éd. 1). paris, France: Edition Revue Banque.
8. Confédération Générale des Entreprises du Maroc. (2007). Bâle II vs PME Les normes Bâle II et l'impact de la réforme bâloise sur le financement des PME. 19. Maghrib: Bank Al-Maghrib.
9. d'Algérie, b. (2018). articles 02 . *règlement n°18-03 du 4 novembre 2018 portant coefficients de solvabilité applicables aux banques et établissements financiers, disponible sur le site : http://www.bank-of-algeria.dz/html/legist014.htm* .
10. favaretto, G. c. (2010). *The Economics of Small Businesses An International Perspective* (éd. 1). London: edition Springer Heidelberg Dordrecht.
11. FMI. (2014). *Algérie : évaluation de la stabilité du système financier", Rapport du FMI n° 14/161, disponible sur le site : http://www.imf.org/external/french/pubs/ft/scr/2014/cr14161f.pdf,*.
12. Golitin, V. (2007). Le financement des PME et la réforme de Bâle II". *Bulletin de la Banque de France, n 165, Banque de France* , 111. PARIS.
13. Khelassi, R. (2010). *L'économie d'entreprise contemporaine* (éd. 1). Alger, Algerie: Éditions houma.
14. KPMG Financial Services. (2004, October). *Basel II :Worldwide challenge for the banking business*. Récupéré sur kpmg: http://www.kpmg.com.ar/pdf/publicaciones/BASEL/Basel%20II_Worldwide_challenge_2005.pdf
15. Küçükçolak, M. K. (2009). Effects Of Basel-Ii Standards On Small-Medium Size Enterprises: Evidence From The Istanbul Stock Exchange. *American Journal Of Finance And Accounting - Usa , 1* (4), p. 4.
16. Naas, A. (2003). *Le Système Bancaire Algérien - De La Décolonisation À L'économie De Marché* (éd. 1). France: Maisonneuve & Larose.
17. TÉFALI Benyounès, G. D. (2015). Les Implications Stratégiques des Accords De Bâle Sur L'institution Financière Bancaire. *Revue Finance & marchés , 2* (1), p. 41.
18. الجريدة الرسمية. (11 1، 2017). العدد 02. *القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المؤرخ في 12 ربيع الثاني 1438* .

19. الجريدة الرسمية العدد 02. (بلا تاريخ). القانون 09/16 المؤرخ في 29 شوال عام 1437 الموافق لـ 3 غشت سنة 2016. *القانون المتعلق بترقية الاستثمار* ، 05.

20. العيساني ,ج .(2012) .حساب كفاية رأس المال للبنوك الإسلامية في إطار مقررات لجنة بازل – 2دراسة تطبيقية على بنك البركة الجزائر لسنة -2008، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير .73 .الأغواط :قسم العلوم الاقتصادية، جامعة عمار ثليجي، الأغواط.

21. بازل 1. (بلا تاريخ). نسبة موجودات بنك إلى حقوق المساهمين، وبحسب مقاييس بازل 1 تقارب هذه النسبة حدود 8% فما فوق.

22. خضراوي نعيمة. (2009). إدارة المخاطر البنكية-دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية والإسلامية-حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وبنك البركة الجزائري، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير. 113. بسكرة: قسم العلوم الاقتصادية جامعة محمد خيضر بسكرة.

23. دود-فرانك. (بلا تاريخ). قانون دود-فرانك لإصلاح وول ستريت وحماية المستهلك، الذي تم إقراره خلال إدارة الرئيس أوباما. *لوائح على صناعة الخدمات المالية ووضع برامج لمنع الإقراض المفترس* .

24. عبد اللطيف وبلعور سليمان مصي

25. طفى. (2004). تأثير التزام الجهاز المصرفي بمتطلبات لجنة بازل للرقابة المصرفية على القواعد التمويلية للبنوك الجزائرية. *الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات -دراسة حالة الجزائر والدول النامية يوم 21، 22 نوفمبر 2006* (صفحة 07). بسكرة، الجزائر: جامعة محمد خيضر بسكرة.